الولايات المتحدة الأمريكية: بعد مرور سنة – استمرار الوضع القانوني المبهم لمعتقلي غوانتنامو

في الذكرى السنوية الأولى لأول عملية نقل للسجناء من أفغانستان إلى القاعدة التابعة لسلاح البحرية الأمريكي، قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه ينبغي على حكومة الولايات المتحدة إنهاء هذا الوضع القانوني المبهم الذي يعاني منه مئات المعتقلين في غوانتنامو بي في كوبا. وهناك الآن أكثر من SMM معتقل ينتمون إلى نحو QM جنسية محتجزين في غوانتنامو.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "هذا الوضع القانوني المبهم يشكل انتهاكاً مستمراً لمعايير حقوق الإنسان التي لا يجوز للمجتمع الدولي أن يتجاهلها."

وأضافت منظمة العفو الدولية متسائلة: "لا يسمح لهم بالمثول أمام المحاكم أو مقابلة المحامين أو الأقرباء؛ مع احتمال اعتقالهم إلى أجل غير مسمى في زنازين صغيرة مدة تصل إلى OQ ساعة في اليوم؛ وإمكانية محاكمتهم أمام لجان عسكرية تنفيذية تملك صلاحية إصدار أحكام بالإعدام من دون منحهم الحق في تقديم استئناف: أبهذه الطريقة تدافع الولايات المتحدة الأمريكية عن حقوق الإنسان وسيادة القانون؟" وأعادت المنظمة إلى الأذهان الوعد الذي قطعه وزير الخارجية الأمريكي العام الماضي بأن الولايات المتحدة الأمريكية 'لن تتراجع عن التزامنا بالدفاع عن قضية حقوق الإنسان'.

وقد بعثت منظمة العفو الدولية برسائل متكررة إلى السلطات الأمريكية تدعوها فيها إلى معاملة المعتقلين وفق القانون والمعايير الدولية، كما طالبت السماح لها بالدخول إلى مرفق غوانتنامو. لكنها لم تتلقَ أي رد.

وأشارت الأنباء الأخيرة إلى أن عدداً من المعتقلين يصل إلى NM بالمائة نُقلوا إلى غوانتنامو رغم أنه سبق الاعتبار بأن لا قيمة استخبارية لهم خلال عمليات استجوابهم في أفغانستان. وقبل عشرة أشهر، ذُكر أن أحد نواب آمر القاعدة قال إن بعض المعتقلين هم من 'ضحايا الظروف' كما يبدو.

ومضت منظمة العفو الدولية قائلة إن "السماح لهؤلاء المعتقلين بالطعن في قانونية اعتقالهم في محكمة قضائية يتسم بأهمية فائقة" وأضافت بأن "هذا حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو يحميهم من التوقيف والاعتقال التعسفيين".

وكان من ضمن المنقولين الأوائل ستة مواطنين جزائريين قبض عليهم المسؤولون الأمريكيون في البوسنة والهرسك. وقد وصف ممثل للمفوضة السامية لحقوق الإنسان قضيتهم بأنها 'إبعاد خارج نطاق القضاء من أراضي دولة ذات سيادة'.

وتجري منظمة العفو الدولية حالياً تحقيقاً في أنباء أفادت أن رجلين يحملان الجنسية الأردنية والعراقية، كانا قد أُوقفا واعتُقلا بمعزل عن العالم الخارجي في غامبيا في نوفمبر/تشرين الثاني OMMO للاشتباه بوجود صلات لهما بتنظيم القاعدة، نُقلا سراً إلى غوانتنامو بي.

وأعادت منظمة العفو الدولية إلى الأذهان بأن "الرئيس بوش قال في خطاب أحوال الاتحاد الذي ألقاه في العام الماضي إن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون على رأس المدافعين عن العدالة في كل مكان،" مضيفة أنه "آن الأوان لحكومته كي تنظر في أفعالها المتعلقة بمعتقلي غوانتنامو".

ودعت منظمة العفو الدولية إلى الإعادة التطوعية لجميع الذين اعتُقلوا كمقاتلين خلال النزاع المسلح الدولي الذي دار في أفغانستان إلى أوطانهم، كما تقتضي معاهدات جنيف، ما لم تكن هناك نية بتوجيه تهم إليهم بارتكاب جرائم جنائية أو كانوا سيواجهون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان إذا أُعيدوا إلى أوطانهم. وينبغي توجيه تهم إلى كل المعتقلين الآخرين في غوانتنامو بارتكاب جرائم جنائية معروفة ومحاكمتهم ضمن مهلة زمنية معقولة أو إطلاق سراحهم، لكن من دون إعادتهم إلى أية دولة يمكن أن يتعرضوا فيها لخطر التعذيب أو الإعدام أو أية انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان.

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الإعلامي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : arabic.org-http://www.amnesty

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : arabic.org-http://news.amnesty